

١

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية للشركة الأم والموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية للشركة الأم والموحدة ("البيانات المالية") لـ شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع ("الشركة الأم") وشركتها التابعة ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي للشركة الأم والموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى للشركة الأم والموحد وبيان التغيرات في حقوق المساهمين للشركة الأم والموحد وبيان التدفقات النقدية للشركة الأم والموحد للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية للشركة الأم والموحدة متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة الأم والمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأدائهم المالي وتدفقاتهم النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقیق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أثنا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولي لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية للمجموعة في سلطنة عمان ، هذا وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها
أمر التدقيق الرئيسي

أمر التدقيق الرئيسي

إجراءاتنا فيما يتعلق بإدراج الإيرادات هي كما يلي:

- فهم إجراءات وتقدير تصميم وتطبيق وإختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الداخلية المتعلقة بإدراج الإيرادات لجميع مصادر إيرادات المجموعة.
- فهم وتقدير وإختبار السياسات المحاسبية للمجموعة مقابل متطلبات معايير التقارير المالية الدولية ، وفهمنا للعمل التجاري وممارسات الصناعة ذات الصلة.
- فهم بنود عقود الإيرادات التي تبرمها المجموعة مع عملائها.
- إجراء تحليل شامل لتحديد الإيرادات باستخدام إجمالي الكميات التي تم بيعها لتقدير الإيرادات المتوقعة.
- إجراء اختبار تفصيلي لمعرفة حدوث ودقة تعاملات الإيرادات على أساس العينة.
- القيام بإجراءات القطع بالنسبة للمبيعات وإختبار عينة فواتير قبل وبعد نهاية السنة لإختبار ما إذا كان قد تم تسجيل المبيعات في الفترة الصحيحة.
- تقدير الإصلاحات المتعلقة بالإيرادات لتحديد مدى التزامها بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

إدراج الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات المدرجة خلال السنة بواسطة الشركة الأم مبلغ ٤٣٨,٦٧ مليون ريال عماني والمدرج بواسطة المجموعة مبلغ ٤٢,٣٩ مليون ريال عماني.

تطلب معايير التدقيق الدولية أن نأخذ في الاعتبار مخاطر الإحتيال في إدراج الإيرادات. توجد مخاطر إحتيال متصلة نظراً لحجم المعاملات الكبير والذي يؤثر على الإيرادات المدرجة للسنة.

وفقاً لسياسة إدراج الإيرادات ، تدرج الإيرادات من بيع البضائع في فترة زمنية عند تحول السيطرة على الأصول إلى العميل ، وذلك عند تسليم البضائع بشكل عام.

لقد حددنا أن إدراج الإيرادات بمثابة أمر تدقيق رئيسي ، نظراً للمعاملات الكبيرة مع مختلف العملاء في أرجاء السلطنة. الأخطاء المحتملة في توقيت ودقة إدراج الإيرادات في الشركة الأم والمجموعة ، قد تؤدي إلى خطأ جوهري في عرض البيانات المالية للشركة الأم والمجموعة عند إدراج الإيرادات.

أنظر الإيضاحات أرقام ٣ و ١٩ لمزيد من التفاصيل حول إدراج الإيرادات خلال السنة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع (تابع)

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة ("المجلس") مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير أعضاء مجلس الإدارة وتقرير الحكومة وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية للشركة الأم والموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء مادية.

إذا استنتجنا ، إستناداً إلى الأعمال التي قمنا بها ، وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى ، فإنه يتبعنا الإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نُفصِّح عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحكومة عن البيانات المالية

إن المجلس مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهوية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، مالم ينوي المجلس تصفيه المجموعة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القائمين على الحكومة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهوية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. التأكيد المعقول هو درجة كبيرة من التأكيد ، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير المحاسبة الدولية سوف تكشف دائماً أخطاء جوهوية في حالة وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ ، وتعتبر جوهوية ، إذا كان من المتوقع أن تؤثر ، بشكل فردي أو جماعي ، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون وفقاً لهذه البيانات المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

جزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ، فإننا نضع إفتراضات وشكوك مهنية خلال تدقيقنا. كما نقوم أيضاً بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الإحتيال هي أكبر من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ. كما أن الإحتيال قد ينطوي على تواؤ والتزوير أو حذف متعمد ومحاولات تشويه أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة للظروف ، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة والتي أعدتها الإدارة.
- إستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستثمارارية المحاسبية ، وإستناداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، ما إذا وجدت شكوك جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف حول قدرة المجموعة على الاستثمار وفقاً لمبدأ الاستثمارارية. إذا ما إستنتجنا وجود شكوك جوهرية ، فإننا مطالبون بلفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. تعتمد إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن الاستثمار وفقاً لمبدأ الاستثمارارية.
- تقييم العرض العام وهيكلة ومحظى البيانات المالية ، بما في ذلك الإفصاح ، وفيما إذا كانت البيانات المالية للشركة الأم الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية. نحن مسؤولون عن توجيه والإشراف على وتنفيذ أعمال التدقيق على المجموعة. نظرنا المسؤولون عن رأينا حول التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحكومة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبعنا لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بإطلاق القائمين على الحكومة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحكومة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما تقرر في حالات نادرة للغاية ، إلا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
في رأينا أن البيانات المالية تتطرق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في
قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩ ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

دليویت آند توش

دليویت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م

مسقط - سلطنة عمان

٢٨ فبراير ٢٠٢١



وقع بواسطة
أحمد القصابي
شريك